حركة القوافل والأشخاص عبر الحدود المصرية ـ الشامية خلال القرن التاسع عشر

صبري أحمد العدل

باحث بمركز البحوث الوثائقية بدار الوثائق القومية

حركة القوافل والأشخاص عبر الحدود المصرية ـ الشامية خلال القرن التاسع عشر

اتسمت الحركة على الحدود المصرية ـ الشامية خلال القرن التاسع عشر بأنها فى الغالب حركة للقوافل التجارية بين مصر وبلاد الشام، وذلك استمراراً للعلاقات التجارية بين البلدين منذ أقدم العصور. ففى الفترة السابقة على القرن التاسع عشر انتقلت معظم التجارة بين مصر وبلاد الشام عبر الطريق البحري – لما تميز به من سهولة وسرعة – إلا أن زيادة نشاط القرصنة بالبحر المتوسط خصوصاً قراصنة مالطة أدى إلى تركز التجارة الخارجية لمصر، وخصوصاً التجارة مع الشام فى أيدى التجار الشوام المسيحيين ،والذين كانوا يفضلون ارتياد الطريق البحرى نظراً لأن القراصنة كانوا لا يعتدون على سفنهم على اعتبار أنهم عناصر تشترك معهم فى الدين ،كما أن الطريق البرى لا يخلو من أخطار الاعتداءات المتكررة من جانب البدو (١).

وخلال تلك الفترة كانت القاهرة محطة تجارية كبيرة و سوقا ترد إليها منتجات البلاد المختلفة من آسيا و أفريقيا و أوروبا كما كانت تصدر ما يزيد عن استهلاكها إلى البلاد المجاورة لها و منها بلاد الشام (٢). و كان التجار الشوام يعيشون فى أحياء الموسكي و الخليج وسوق الحمزاوي و الجمالية (٣) ، ووكالة التفاح (٤) .

و منذ بداية القرن التاسع عشر رسم محمد علي سياسته التجارية الجديدة على أساس الاتصال المباشر بمصادر الإنتاج و التجارة . كما أنشأ عددا من المجالس التجارية بهدف تنظيم حركة التجارة و مراقبة نشاط التجار ، فأنشأ مجلس تجار المحروسة عام ١٨٢٦ ، و فى السنة نفسها أنشأ ديوان التجارة بالإسكندرية للإشراف علي الحركة التجارية . فكان هذا المجلس بمثابة همزة الوصل بين التجار و المصدرين و الحكومة . و قد ازدهرت التجارة فى هذه الفترة و صدَّرت مصر القمح و الأرز و الشعير

والفول والقطن والكتان والمواد المصنعة إلى الدول الكبرى كإنجلترا و فرنسا والنمسا . و كان يقابل حركة الصادرات حركة مثلها فى الواردات شملت المواد الأولية كالفحم و الحديد و المنسوجات ولوازم الجيش و الأسطول .

و قد التزم محمد علي إدارة الجمارك المصرية من السلطان العثماني مقابل ٧٥٠٠ كيسا فى سنة ١٨١٠ ، ثم ازدادت إلى ٩٥٠٠ كيسا فى عام ١٨٢٣ تدفع لخزانة البحرية العثمانية على أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر.

و كانت أهم الجمارك المصرية فى الإسكندرية و دمياط ورشيد على ساحل البحر المتوسط ، وفى السويس والقصير على ساحل البحر الأحمر وفى القاهرة جمارك بولاق و باب النصر ومصر القديمة . و قد أدار محمد علي هذه الجمارك بنظام الالتزام ماعدا جمركى السويس و القصير حيث كان يديرهما المحافظ المعين فى كل جهة . وكان لكل جمرك أمين ومعاون و صراف وكاتب يقوم بالعمل سواء كان من موظفي الحكومة أو من رجال الملتزم ، و كانت الحكومة تعين «قواسين» تحت تصرف الملتزم لتحصيل رسوم الجمارك المتأخرة من التجار (٥) .

وفى عهد خلفاء محمد علي شهد النشاط التجارى تطورا ملحوظا خصوصا بعد تطور وسائل المواصلات و إنشاء خطوط السكة الحديدية، و حفر قناة السويس، وتأسيس شركات الملاحة . فكان لكل ذلك تأثيره على حركة الصادرات و الواردات. لكن على مستوى حركة التجارة البرية بين مصر و الشام فقد كان لافتتاح قناة السويس أثره الواضح على انخفاض حركة التبادل التجارى بين البلدين عبر الطريق البرى ، وكذلك انخفاض الاهتمام بالطريق البرى إذا ما قورن بالموانئ البحرية ، و قد أفسح ذلك المجال أمام عمليات تهريب البضائع عبر هذا الطريق.

وكان جمرك العريش و نقطة الحجر الصحى (الكورنتينة) هما المحطتان الرئيسيتان للقوافل القادمة من بلاد الشام فى طريقها إلى مصر . و كان جمرك العريش

فى النصف الأول من القرن التاسع عشر يتبع جمرك بولاق من الناحية الإدارية ، وحين ألغي جمرك بولاق عام ١٨٥٥ انتقلت تبعيته إلى جمرك باب النصر بالقاهرة . أما كورنتينة العريش فقد كانت تتبع مصلحة الصحة البحرية و الكورنتينات بالإسكندرية ، وقدلعب جمرك و كورنتينة العريش دورا هاما فى ضبط الحركة على الحدود كما سنرى.

طرق القوافل بين مصر وبلاد الشام :

كانت أهم الطرق التى تربط مصر ببلاد الشام خلال القرن التاسع عشر هى :

ـ طريق العريش :

هذا الطريق كان يبدأ من «الصالحية» قبل افتتاح قناة السويس ،وبعد افتتاحها صار يبتدئ من «القنطرة»باتجاه الشرق بانحراف تدريجى نحو البحر المتوسط ،حتى يصل إلى منطقة تسمى «الخشوم» (مفارق الطرق) ،والتى عندها يتفرع الطريق إلى ثلاثة دروب هى :

ـ الدرب السلطانى، يقع على اليمين .

ـ درب الطوايات، يقع على اليسار .

ـ الدرب الوسطانية،يقع فى الوسط .

وكان التجار وأصحاب القوافل كثيراً ما يفضلون طريق العريش بدروبه المختلفة نظراً لاختصاره وقلة رماله ،لكنهم أحياناً ما يفضلون طريق الفرما، الذى كان يبدأ من «رفح» بمحاذاة الساحل حتى «الفرما»، وذلك نظراً للطف هوائه والخوف من ذبابة سامة تنتاب طريق العريش بين «بير العبد»و«قطيه» فى أيام معينة فى فصلى الربيع والصيف(٦).

ـ الطريق المصرى:

وهو طريق تجارى يربط مصر ببلاد الشام عن طريق «المقضبة»وقد أبطل استخدام هذا الطريق مع افتتاح قناة السويس .وكان هذا الطريق يبدأ من «خان يونس» ثم يمر بـ «المقضبة»، ومنها إلى «العريش» ، وعند العريش يتفرع إلى فرعين أحدهما يتجه غرباً إلى «الإسماعيلية»، والآخر يتجه باتجاه جنوب غرب إلى «السويس»مارا بـ «الحسنة» و«وادى الحج» (٧).

وخلال العصر العثمانى ،تركت الحكومة العثمانية مسألة تأمين وضبط الطرق التى تسلكها القوافل بين مصر وبلاد الشام فى أيدى الملتزمين ،الذين كان لهم حق تحصيل الضرائب على البضائع القادمة مع قوافل الشام ،وهذه الضرائب تمثل «الرسوم الجمركية»على هذه البضائع .

بالإضافة إلى هذه الضرائب كان هناك «رسم خِفارة»على الأفراد والقوافل القادمة من الشام والمتجهة إليها ،وكان هذا الرسم يحصل فى«قطيه»ويسمى« مال قطيا »بينما كان يطلق على الالتزام كله «مقاطعة قوافل شام وحلب» (٨).

وخلال القرن التاسع عشر اهتمت الحكومة بشكل مباشر بمسألة تأمين وضبط حركة المرور علي الطرق التى ترتادها القوافل من القاهرة و حتى حدود مصر مع بلاد الشام . فاتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات التى تهدف إلى السيطرة على حركة المرور على الطرق و ضبطها لمنع هروب القوافل و الأشخاص عبر الحدود المصرية إلى بلاد الشام. و حتى افتتاح قناة السويس كان هناك كثير من محطات التفتيش على طول الطرق المؤدية إلى بلاد الشام ، كانت مهمتها الرئيسية هي التأكد من وجود أوراق مع أصحاب القوافل تثبت أدائهم للرسوم الجمركية المفروضة علي مايحملونه فى قوافلهم من بضائع. وكان يطلق على هذه المحطات اسم «الرباطات» (جمع رباط)، وكان مقر هذه المحطات الثابتة هى العريش ورفح والصالحية وبلبيس (٩).

وبالإضافة إلى نقاط التفتيش الثابتة على الطرق ،كانت هناك قوة عسكرية تابعة لمحافظة العريش موزعة على عدد من المحطات مهمتها حراسة الطرق وحفظ الأمن على مداخل الحدود و الطرق الرئيسية المؤدية إليها .وكانت هذه المحطات موزعة على طول الطرق من رفح حتى بير العبد ، وكان تعدادها أربع محطات هى : رفح ، و المغارة، والمقضبة، وبير العبد. وقد بلغ تعداد عساكرها فى عام ١٨٦٨ حوالى (١٢٠) فردا(١٠).

وكانت القوة المخصصة لحراسة الطرق والحدود فى عام ١٨٤٥ تتألف من مجموعة من عساكر «الباشبوزق» (١١)، و«الخيالة» ، وبلغ تعداد عساكر الخيالة حوالى (١٤٣) خيالا ، يعملون تحت قيادة مصطفى أغا ، وكان مقرهم قلعة العريش(١٢). وقد ازداد تعداد قوة عساكر الخيالة إلى (١٥٠) خيالا فى عام ١٨٤٩(١٣)، لكن هذه القوة تم انتدابها فى مهمة حراسة المحمل وقافلة الحج المصرى فى عام ١٨٥٣، فتم استبدالها بقوة أخرى من عساكر الخيالة والهجانة (راكبى الجمال) الذين تم اختيارهم بمعرفة رفاعى أغا القائد الجديد لهذه القوة من قبيلة الأخارسة نظراً لمعرفتهم بالدروب والمسالك الجبلية التى يسلكها أصحاب القوافل المتهربة من دفع الرسوم (١٤).

وكان محافظ العريش فى العام السابق (١٨٥٢) وقد فشل فى تجربة تعيين ٢٥ هجانا من أفراد قبيلة السواركة التابعين لشياخة «الشيخ على العبادى» لحفظ الأمن على الطرق الواقعة من جبل «الحلال» وحتى شاطئ البحر المتوسط ، على أن يحصل الشيخ المذكور وقبيلته على رواتبهم فى حالة نجاح التجربة فى حفظ أمن الطرق ومنع عمليات هروب القوافل عبر الحدود .

لكن فشلت التجربة واستمرت عمليات الهروب مما أدى إلى عدم حصول شيخ القبيلة المذكور على رواتب له ولأفراد قبيلته المعينين لهذه المهمة (١٥). وكان فشل هذه التجربة راجعا إلى طول المساحة الحدودية للقائمين بحراستها مع قلة عدد القوة المخصصة لحراستها ،إضافة إلى خوف شيخ القبيلة من المجازفة بالاحتكاك مع أفراد من قبائل ذات نفوذ ،وخصوصاً قبيلة الترابين التابعين لحكومة الشام ،الذين يمتهن

أفرادها التهريب عبر الحدود ، وكثيراً ما أغاروا على قبيلة السواركة ولم تحمهم الحكومة المصرية .

كما كانت هناك مشكلة دائماً ما تواجه رجال دوريات الطرق والحدود وهى نفاد ما معهم من مياه ، مما يضطرهم فى بعض الأحيان إلى الرجوع إلى أقرب مصدر مياه للتزود بالماء، وكان ذلك بالطبع يعوق عمليات المطاردة (١٦). وحلا لهذه المشكلة اقترح محافظ العريش أنه عند مرور عساكر الدوريات بأحد مناطق العربان التابعين للحكومة المصرية يقوم شيخ القبيلة التى تقع عملية المطاردة بـ « دركه» (١٧)، بتقديم أفراد الهجانة اللازمين لمساعدة الدورية وتقديم المياه اللازمة لها مقابل راتب عن الفترة التى تقضيها الدورية بمنطقة درك قبيلته(١٨).

وكانت الحكومة المصرية تعتبر «الطريق السلطانى» الطريق الرسمى لسير القوافل المتجه من وإلى الشام ،نظراً لأنه الطريق الذى تقع عليه محطات حراسة الطرق، لهذا كانت تصدر أوامرها لمحافظة العريش للتنبيه على أصحاب القوافل بالالتزام بالسير على هذا الطريق ، وعدم استخدام الطريق الساحلى الذى يفضله أصحاب القوافل فى فصل الصيف هربا من حرارة الجو وخلوه من الحراسة(١٩).

ومع افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ تناقص حجم القوة العسكرية المكلفة بحراسة الطرق والحدود مع الشام نظراً لانتقال المنافذ الرئيسية للجمارك والحجر الصحى إلى الضفة الغربية للقناة . فقد تناقص عدد أفرادها فى عام ١٨٨٠ إلى (٣٨) فردا نتيجة لذلك(٢٠).

وكان الاحتلال البريطانى لمصر نقطة تحول فيما يتعلق بالتشكيل الإدارى لتلك القوة المخصصة لحماية الطرق والحدود مع الشام. حيث تم تشكيل فرقة خاصة للأمن العام وحراسة الطرق والحدود أطلق عليها «فرقة جندرمة العريش» فى سبتمبر سنة ١٨٨٣ (٢١). وعين على إدارتها حكمدار (قومندان) برتبة يوزباشى(٢٢) . وكان تعداد هذه القوة فى بداية تشكيلها حوالى ٦٤ من الجنود المدربين (٢٣)، يعاونهم عشرون من

الهجانة من السكان المحليين (٢٤) وخبير بالمسالك والدروب الجبلية من البدو (٢٥). وكانت الحكومة المصرية تشجع أفراد هذه القوة بصرف مكافآت سنوية لهم كانت تخصص من ميزانية الحكومة (٢٦).

ورغم كل هذه الإجراءات التى اتخذتها السلطات الحكومية بهدف إحكام السيطرة على طرق القوافل بين مصر و الشام و منافذ الحدود بينها ،إلا أن القوافل لم تكن تلتزم بأوامر الحكومة ، فكانت تعمد إلى السير عبر الطرق الخالية من الحراسة ، مما جعل الإدارة تعاملهم معاملة القوافل الهاربة .

كما تعرضت القوافل للسلب و النهب من قبل اللصوص من العربان ، ففى عام ١٨٣١ تعرضت قافلة قادمة من غزة فى طريقها إلى القاهرة للهجوم من قبل عربان المعازة الذين أعملوا فيها القتل و النهب ، لكن قوجة أحمد أغا المكلف بحراسة طرق الشام تمكن من اعتقال عشرة أشخاص من القبيلة المذكورة من بينهم شيخ القبيلة كرهائن حتى يظهر الجناة (٢٧).

و كان الاعتداء علي سالكي الطرق المتجهة إلى الشام مصدر قلق لحكومة غزة أيضا ، حيث شكى صالح أغا متسلم غزة من اعتداء العربان على سالكى هذه الطرق من الموظفين و الأهالي ، و طلب من الحكومة المصرية اتخاذ التدابير الفعالة لمنع هذه الاعتداءات و منع تسلط عربان الصالحية بالذات على سالكى الطرق حفاظا على أمنها(٢٨).

و كانت هذه الاعتداءات من قبل العربان على سالكى الطرق تضطر الحكومة فى بعض الأحيان إلى استخدام القوة العسكرية لردع هؤلاء المعتدين، كما حدث مع عربان الرتيمات الذين هاجموا قافلة قادمة من غزة كانت تسلك الطريق المصرى و محملة بالأقمشة الحريرية و الصابون و السكر فقاموا بسلب كل ما وجدوه بالقافلة ، و يبدو أن حجم القافلة كان ضخما حتى قيل بأن السكر و الحرير قد كثر فى بلاد الرتيمات لدرجة

أنهم كانوا يجدلون قيود إبلهم من الحرير ، و يسقونها ماء السكر ، و لما خشيت الحكومة من انهيار التجارة بين مصر و بلاد الشام ، نتيجة هذه الهجمات ، أرسلت إليهم فرقتين عسكريتين تمكنتا من تطويقهم بعد مطاردة واسعة قتل فيها من الرتيمات عدد كبير ، حتى اضطر كبراؤهم فى النهاية إلى القدوم للعريش طالبين الأمان فأعطى لهم(٢٩) .

وعلى طريق العريش قام عربان العزازمة بنهب قافلة كانت متجهة إلى القاهرة لكن تم القبض على مشايخهم ، ووضعوا بالسجن ، لكنهم ثقبوا حائط السجن و فروا ليلا متجهين إلى غزة (٣٠).

و هكذا يتضح أن الحكومة المصرية كانت مهتمة بأمن الطرق المؤدية إلى بلاد الشام علي أساس أن هذه الطرق هي شرايين الحركة التجارية ، التى لابد من الاهتمام بسلامة السير عليها ، لهذا وضعت نقاط التفتيش الثابتة و محطات الحراسة المتحركة علي هذه الطرق .

تنظيم حركة الدخول و الخروج عبر الحدود :

اهتمت الحكومة المصرية بوضع ترتيبات خاصة لتنظيم حركة الدخول والخروج سواء للقوافل أو الأفراد ،وذلك بهدف منع هروب القوافل و تهريب البضائع والحيوانات خارج الحدود أو داخلها دون إجراءات رسمية . ومن هذه الترتيبات ،إنشاء جمرك العريش ، الذى كان ينظم حركة دخول و خروج البضائع . و كذلك إنشاء نقطة للحجر الصحى (الكورنتينة) لتحصيل العوائد الصحية على الأفراد و الحيوانات وعمل الإجراءات الصحية اللازمة للوقاية من الأوبئة خارج أو داخل الحدود . كما أقامت الحكومة قلما خاصا لجوازات السفر (الباسبورتات – Passports) و ألحقت هذا القلم بالكورنتينة منذ عام ١٨٥٢ حيث صدر قانون جوازات السفر(٣١) .

و بالنسبة لتنظيم حركة دخول و خروج القوافل ، فقد كانت أولى الإجراءات التى تتخذ مع القافلة القادمة من بلاد الشام هى الإجراءات الصحية ، حيث تحيط بالقافلة

على الفور قوة من عساكر الهجانة و الخيالة و عساكر نقطة الحجر الصحي حيث يقتادوها إلى مقر نقطة الحجر الصحى ، و هناك تتخذ معها الإجراءات الصحية اللازمة للتأكد من سلامة أفرادها و حيواناتها و خلوهم من أية أمراض وبائية (٣٢). ثم تحصل العوائد الصحية و بعدها تنطلق القافلة إلى نقطة جمرك العريش حيث تدفع الرسوم الجمركية بعد مراجعة أرقام البضائع والتأكد من مطابقة الأرقام الواردة بالأوراق مع عدد الطرود الموجودة بالقافلة بالفعل، و بعد ذلك يتم الإفراج عنها .

والقوافل المتجهة من مصر إلى بلاد الشام ، كانت لها ثلاث محطات جمركية رئيسية، الأولى هى جمرك باب النصر بالقاهرة ، و الثانية هي جمرك العريش ، و الثالثة جمرك السويس. و فيما يتعلق بجمرك باب النصر ، فقد كان هذا الجمرك هو المحطة الأولى للقوافل القادمة من الشام ، خاصة بعد إلغاء جمرك بولاق عام ١٨٥٥الذى كان يعمل عمل جمرك باب النصر(٣٣). و فى جمرك باب النصر يقوم موظفو الجمرك بفرز وتفتيش الطرود والبضائع المصدرة إلى الشام ، حيث يتأكدوا من كمية أو حجم البضاعة الموجودة بالفاتورة (الرقية) مع ما هو موجود مع التاجر ، ثم يقوم «الكشافون» بفرز وتفتيش الطرود بدقة للتأكد من عدم وجود أصناف أخرى غير مبينة بالفاتورة أو (الرقية) ثم يقوم أمين الجمرك بتحرير كشف ببيان وكمية هذه البضاعة و اسم التاجر المصدر والمستورد لها، و اسم عريف القافلة التى ستحمل هذه البضاعة (٣٤). وبعد ذلك يقوم شخص مختص بحزم الطرود بطريقة معينة، ثم يقوم أمين الجمرك بنفسه فى معظم الأحيان بختم الطرود المحزومة بختم الجمرك ،ثم يتم تحصيل الرسوم والعوائد على هذه البضاعة(٣٥). وبعد ذلك يحصل التاجر على تصريح مدون به كل البيانات الخاصة بالبضاعة ومختوم عليها بخاتم الجمرك. وعلى التاجر أو وكيله أو عريف القافلة التى تحمل البضائع أن يبرز هذا التصريح عند طلبه فى نقاط التفتيش أثناء سيره على الطرق المؤدية إلى الشام.

وعندما تصل القافلة من القاهرة يقوم كشافو الجمرك بالكشف عن وجود تصريح المرور المدون به كمية البضائع وعدد الطرود واسم التاجر المصدر، والمستورد، ثم يقوم أمين الجمرك بمضاهاة كمية البضاعة المدونة بالتصريح مع البضاعة الموجودة مع القافلة فى الواقع وذلك بعمل «جشنى» (اختبار بفتح عدد عشوائى من الطرود) على البضائع للتأكد من صحة البيانات المدونة بالتصاريح ومطابقتها للواقع . وإذا وجد خلاف بين عدد الطرود وكمية البضائع كما هو مدون بالتصريح ،عندئذ تحجز البضاعة الزائدة بالجمرك، وكذلك مع بضائع القوافل التى لاتحمل تصاريح مرور ،يتم حجزها بالجمرك لحين وصول رد مصلحة عموم الجمارك حول كيفية التصرف فى البضائع المحجوزة بالجمرك (٣٦).

والقوافل الواردة من الشام عبر الحدود المصرية عبر رفح والعريش ،فعند وصولها تحيط بها قوة من عساكر الهجانة والخيالة بالإضافة إلى عساكر الحجر الصحى فى شكل حلقة «كردون»لمنع اختلاطهم مع الأهالى ، كإجراء صحى وقائى ، وبعد ذلك يقوم «الحكيمباشى» وناظر الكورنتينة بالتأكد من خلو القافلة من أى أمراض وبائية ، بينما يقوم «الحكيم البيطرى» بالتأكد من خلو الحيوانات المصاحبة للقافلة من أية أمراض معدية، وكذلك الحبوب والغلال والخضر والأصناف الأخرى التى تستخدم كطعام للإنسان، وخلوها من الموانع الصحية . وعند ثبوت صلاحية هذه البضائع من ناحية الصحة، وخلو الأفراد والحيوانات من الأمراض الوبائية ،يحصل صاحب القافلة على الشهادة الدالة على براءة القافلة من الحجر الصحى « براتكه ـ Pratique » بمعرفة ناظر الكورنتينة(٣٧).

وعقب الإجراءات الصحية تتجه القافلة إلى جمرك العريش حيث يجرى معها الإجراءات اللازمة من تحصيل الرسوم الجمركية ، والتأكد من سلامة الأوراق والتصاريح التى تحملها القافلة ومطابقتها لواقع الحمولة التى تحملها القافلة .

وكان جمرك السويس أحد المحطات التى تصلها القوافل الواردة من العريش عبر طريق الحسنة فى وسط سيناء، حيث كان بعض أصحاب القوافل يفضلون ارتياد طريق الحسنة ،إما للتهرب من الإجراءات التى قد يصادفوها بطريق العريش ، وإما لوجود حزازات بينهم وبين قبائل العريش، كما حدث مع سالم أحد عربان الترابين ،الذى توجه عبر هذا الطريق بقافلة مكونة من خمسة عشر جملا محملة بالصابون ، وعند ضبطه بمعرفة جمرك باب النصر تبين أنه لا يحمل تصريحاً بالبضائع التى يحملها وليس معه براءة صحية (براتكه)، وأكد لأمين الجمرك أنه جاء عبر طريق الحسنة لوجود مشاحنات بين عربان قبيلته وبين عربان السواركة وعربان العريش (٣٨).

وكانت أهم البضائع التى تأخذ طريقها إلى بلاد الشام عبر السويس البضائع الهندية مثل اللؤلؤ والمرجان واليسر والكشمير والحبهان والقرفة والقرنفل والبن وجوز الطيب والفلفل ،والبضائع المصرية كالأقمشة والشبة والبلح والعجوة. (٣٩) وفيما يتعلق بدخول وخروج الأفراد المسافرين عبر الحدود المصرية ـ الشامية فقد كان هناك منذ مطلع القرن التاسع عشر إثباتات شخصية للأشخاص كانت تسمى «تذاكر المرور» . وكان يتم استخراج هذه التذاكر للمسافرين خارج مصر، و كان على الشخص الذى يرغب فى السفر للخارج أن يقدم طلبا بذلك لمديريته أو محافظته التابع لها ، يطلب فيه رغبته فى السفر مع ذكر اسم البلد الذى يرغب السفر إليه ، فتقوم المديريه أو المحافظه بالتحرى عنه ، و إذا ثبت خلو طرفه من الدعاوى و القضايا ، فإن عليه أن يقدم ضمانا كافيا لعودته إلى مصر ثانية . و قد ظل إجراء تقديم الضامن و الضمان حتى ظهور قانون الباسبورتات.(٤٠) و بعد تقديم هذا الضمان ووجود الضامن يحصل الشخص على تذكرة صحية (بطنطه – Patente) (٤١).

وكان يوجد بالعريش – باعتبارها منفذا حدوديا – قلما خاصا بجوازات السفر وجوازات المرور مهمته مراجعة جوازات السفر الخاصة بالمسافرين الأجانب ، و تذاكر المرور الخاصة بالمصريين ، ثم ختمها بشعار الحكومة المصرية ، إلا أن الخاتم الخاص

بهذا القلم لم يكن موجودا حتى عام ١٨٨٢ ، حين أرسلته «مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات» لمحافظة العريش، و كان مدير قلم الجوازات يكتفي بالإمضاء قبل عام ١٨٨٢ دون الختم على الأوراق. و من مهام هذا القلم أيضا إصدار الجوازات الجديدة للأفراد الراغبين فى السفر إلى خارج القطر (٤٢). وكان رسم«الباسبورت» الواحد عام ١٨٨٣ حوالى خمسة قروش (٤٣) .

وقد أوكلت مهمة إدارة قلم الباسبورتات إلى ناظر الكورنتينة و أحيانا إلى الحكيمباشي لدرايتهما باللغات الأجنبية ، حيث لا يخلو الأمر من مرور أشخاص أجانب عبر الحدود . و كان الناظر أو الحكيمباشي يتقاضي عن ذلك أجرا إضافيا بلغ فى عام ١٨٨٣ حوالي ٢٥٠ قرشا شهريا (٤٤).

- عمليات التهريب عبر الحدود المصرية - الشامية :

كانت حدود مصر مع بلاد الشام منذ بداية القرن التاسع عشر معلومة لكل من الطرفين المصرى والشامى الممثل فى الدولة العثمانية ،وكانت هناك علامات حدودية بالفعل فاصلة بين الطرفين ،لكن لم تكن هذه العلامات موضوعة على طول الحدود،منها عامودى الحدود عند رفح ،والعلامات الطبيعية المتمثلة فى بعض النباتات الطبيعية كشجرة السدر الشهيرة عند رفح ، بالإضافة إلى الهضاب والجبال التى تشكل فى بعض المناطق الفاصلة بين مصر والشام علامات حدودية بارزة تفصل بين المجتمع القبلى فى سيناء ونظيره على حدود الشام .

وقد حاول محمد على بشتى الطرق أن يكافح تهريب البضائع وبخاصة من جهة السويس وطريق الشام .وكان التهريب يتخذ طرقاً مختلفة ، فكان العساكر والضباط يدسون البضائع وسط أمتعتهم عند سفرهم إلى الشام أو الحجاز ،فعالج محمد على ذلك بأن أعطاهم تذاكر تبين مفردات أمتعتهم .وعالج أيضاً التهريب عن طريق البحر بأن أعد نظاماً يقضى بعدم خروج مراكب الصيد من مرساها من بعد غروب الشمس حتى مشرقها ، وأقام عليها حراساً ،ومن يخالف ذلك يعدم حرقاً (٤٥) .

وقد اتخذت الحكومة المصرية كثيرا من الإجراءات التى تهدف إلى السيطرة على حركة الدخول والخروج عبر الحدود سواء للقوافل أو الأشخاص وكان محافظ العريش يشدد على قائد القوة المخصصة لحفظ الطرق بضرورة سير قوات الهجانة للمرور على « حدود الصحراء والحدود السورية » لإحداث « الضبط والربط على الحدود » ، ومن هروب الأشخاص عبر الجبال والدروب الغير مطروقة(٤٦) .

لكن هذه الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية بهدف إحكام «الضبط والربط على الحدود» لم تكن كافية ،ويرجع ذلك إلى عدة عوامل هى :

١ـ اتساع المساحة الحدودية مع بلاد الشام ،وقلة عدد أفراد القوة العسكرية المنوط بها حفظ وتأمين الحدود .كما أن هذه القوة كانت فى بعض الأحيان يتم سحبها لمرافقة وحراسة قافلة الحج المصرى خصوصاً قبل شق قناة السويس، وسفر الحجاج عن طريق البحر(٤٧) .

٢ـ القلاقل التى يثيرها وجود العربان على الحدود ، حيث كانت تعوق عمل أجهزة الدولة على الحدود المصرية ـ الشامية .منها مثلا تعدى عربان الشام على عساكر الحدود المصرية ، وعلى العربان القاطنين داخل الحدود المصرية(٤٨) ، وكذلك تدخلهم فى عمل وشئون الجمرك والكورنتينة(٤٩).

٣ـ تواطؤ بعض الموظفين مع الأشخاص والقوافل بهدف إدخالهم الحدود أو خروجهم منها دون إجراءات رسمية أو دفع رسوم أو عوائد ، حتي أنه فى أحد شهور عام ١٨٦٢ مر على الجمرك حوالى ٤٧٢ شخصا دون دفع أية رسوم(٥٠) .

و خلال القرن التاسع عشر ظهرت حالات عديدة لتهريب البضائع و الأشخاص ، بل و حتي الحيوانات سواء من مصر أو من بلاد الشام . و قد اتخذت عمليات التهريب حيلا و أشكالا عديدة منها :

١ـ هروب القوافل المحملة بالبضائع :

كان بعض أصحاب القوافل يتعمدون السير من المسالك الجبلية البعيدة عن مقر جمرك العريش و نقطة الحجر الصحي تهربا من دفع أية رسوم على ما يحملونه من بضائع . وكان عساكر حراسة الطرق و الحدود يقومون بمطاردةالقوافل الهاربة ويحضرونها إلى مقر الحجر الصحي و الجمرك لاتخاذ الإجراءات اللازمة معها .

ففى عام ١٨٥٧ تم ضبط قافلة تضم ٢٧ جملا محملة بأنواع مختلفة من البضائع القادمة عن طريق السويس ، وثلاثة قوافل أخرى أصحابها من عربان « الحويطات » و«الترابين البرابرة » محملة بـ (١٠٣) طردا من الصابون المهرب من الشام ،وقد تم ضبطهم بواسطة عساكر الهجانة ، وعند سؤالهم عن سبب مجيئهم دون إجراءات رسمية أجابوا بأنهم جاءوا عبر الطريق العلوى طريق «الفرما » ، ولم يمروا على العر يش ، ولم يرهم أحد ،كما أن هذا الطريق على حد تعبيرهم خالى من الحراسة أو نقاط التفتيش (الرباطات) (٥١).

وقد تعددت شكاوى أمين جمرك باب النصر من كثرة وفود القوافل المهربة بالبضائع عبر جمرك العريش إلى جمرك القاهرة ،فطالب بضرورة ضبط الطرق لمنع عمليات التهريب .كما أرسل قائمة بالبضائع المهربة التى تم ضبطها عند دخولها القاهرة، ووصل عدد الطرود المهربة بهذه القائمة حوالى ١١٩٠ طردا من مختلف أنواع البضائع (٥٢).

ولم تكن عمليات التهريب قاصرة على البضائع فقط ،بل شملت عمليات التهريب سرقة الملح من الملاحات الموجودة بالقرب من العريش وتهريبه عبر الحدود إلى مدن بلاد الشام التى تفتقر إلى هذه السلعة (٥٣).

ومع نهاية القرن التاسع بدأت تظهر أنواع جديدة من المهربات ،والتى تمثلت فى المخدرات ،وأن لم تحظ باهتمام السلطات المصرية فى ذلك الوقت ، نظراً لعدم وجود

القوانين الصارمة التى تمنع جلبها ،اللهم إلا القانون الصادر فى مارس سنة ١٨٨٤ والذى كان يحرم زراعة أو جلب الحشيش ، ويغرم من يقدم على هذا العمل غرامة لا تتعدى ٢٠٠ قرشاً (٥٤).

وتطالعنا الوثائق بالبدايات الأولى لتهريب الحشيش عبر الحدود الشرقية المصرية. ففى عام ١٨٩٤ تم ضبط جمل محمل بالحشيش خاص بأحد العرايشية ،فتم بيع الجمل والحشيش لصالح خزينة الدولة (٥٥) . حيث كان القانون المذكور يسمح ببيع الحشيش المضبوط لمن يشتريه شريطة أن يقوم ببيعه فى ظرف خمس عشر يوماً إلى أحد الموانئ العثمانية (٥٦).

على أية حال ، فإن هروب القوافل واتخاذها طرقاً و مسالكاً جبلية من الأمور الشائعة فى الوثائق الخاصة بمحافظة العريش . كما أن أصحاب القوافل الذين يلجأ ون للتهرب من دفع الرسوم الجمركية ، غالباً ما يؤكدون أنهم لا يعلمون بوجود حراسة على تلك الطرق التى يرتادوها .

٢ـ البضائع المخبأة داخل الطرود :

وهى تلك البضائع التى يعمد أصحاب القوافل التى تمر بصورة قانونية إلى وضعها داخل جيوب سرية بالطرود التى تم حزمها بجمرك إقلاع القافلة. فالقافلة فى هذه الحالة تتبع الطريق القانونى وتمر على الجمرك، لكن عند تفتيشها يجد الموظف المسئول أن البضاعة المدونة بالتصريح غير مطابقة للواقع .

وقد استغل أصحاب الجمال و عرفاء القوافل ،أن القانون المصرى طوال القرن التاسع عشر لم يكن يسمح بفتح الطرود المغلقة والمحزومة بمعرفة جمرك باب النصر إلا فى وجود أصحابها، فقاموا بدس بضائع خاصة بهم داخل هذه الطرود عن طريق وضعها فى جيوب سرية (٥٧).

وقد شكى قنصل أسبانيا فى عام ١٨٥٧ بسبب قيام موظفى جمرك العريش من فتح بضاعة خاصة بأحد رعايا أسبانيا، لكن رد جمرك العريش بأن البضاعة التى مرت على الجمرك الخاصة بالتاجر المذكور كانت غير مطابقة لما فى التصريح ،بل كان هناك زيادة فى كمية البضاعة عما هو موجود بالتصريح ،ومن ثم صار فتحها(٥٨).

وهناك حالات كثيرة حول هذا النوع من عمليات التهريب والتى رصدها جمرك العريش ضمن الوثائق الخاصة بمحافظة العريش ، فعند تفقد طرود أحد العرايشية ، وهى خاصة بعدد من التجار، وجد بروز واضح بأحد الطرود من إحدى جوانبه ، فتم فتحه فوجد به أقمشة زائدة عما بالتصريح الخاص بالقافلة، فتم حجز هذه البضاعة الزائدة، وأعيد حزم الطرد كما كان عليه بمعرفة شخص مختص من موظفى الجمرك(٥٩).

وخلال رحلة أخرى لنفس الشخص على رأس قافلة تضم ٤٦ جملا محملة بالبضائع من القاهرة فى طريقها إلى أحد مدن بلاد الشام ،فعند تفقد أحد الطرود وجد بها ٤٧ قطعة زائدة عما هو مدون بالتصريح مما اضطر موظف الجمرك إلى فتح باقى الطرود وتفتيشها ،وحجز البضاعة الزائدة(٦٠).

كما شمل هذا النوع من التهريب أساليب التمويه ومحاولة خداع رجال الجمرك. كما حدث مع أحد الجمال المحملة بالقمح الوارد من غزة ،وعند تفتيشه تبين أنه محمل «بالتنباك» وليس القمح كما تذكر الأوراق التى يحملها صاحب الجمل ،ولهذا تم حجز التنباك وأرسل إلى إدارة «السيناتاه» (٦١).

ومن الآثار السلبية التى أحدثتها عمليات تهريب البضائع ،ما حدث فى عام ١٨٨١ من وصول شحنة قمح مخلوط ببذور نبات سام ينتمى إلى فصيلة «النجيلية» حسب تقرير «المعمل الكيماوى باسبتالية مصر» ، وهذا النبات السام غالباً ما ينمو فى مزارع القمح بمدن بلاد الشام فأصدرت الحكومة المصرية آنئذ أوامرها للأهالى والمزارعين بعدم تناول أى خبز مصنوع من هذا النوع من القمح ، كما منعت المزارعين من استخدام بذور هذا النوع من القمح(٦٢).

ولا شك من وجود آثار سلبية لعمليات التهريب على الإقتصاد المصرى من خلال إغراق السوق المصرى بأنواع مختلفة من البضائع التى لم تسدد رسومها الجمركية، والتى كانت أسعارها تنافس مثيلاتها من البضائع التى تدخل القطر المصرى بالطريق الشرعى ،كما أكد ذلك أمين جمرك باب النصر (٦٣).

٣ ـ هروب الأشخاص :

إن مسألة هروب الأشخاص عبر الحدود المصرية ، كانت من المسائل الصعب التحكم فيها من قبل أجهزة الدولة خلال القرن التاسع عشر ، إذا ما وضعنا فى الاعتبار دور العربان المساعد فى تهريب هؤلاء الأشخاص ، وصعوبة التحكم فى دخول وخروج الأشخاص ،بشكل دقيق فى ظل الإمكانات البسيطة التى تملكها الأجهزة الحكومية المنوط بها التحكم فى حركة الدخول والخروج .

وكانت هناك أسباب عديدة تدعو الأشخاص إلى الهروب خارج القطر المصرى :

ـ التخلص من الخدمة العسكرية .

ـ التخلص من أعمال السخرة التى كانت تمارس على بعض الفئات والطبقات .

ـ التخلص من دفع الضرائب داخل مصر .

ـ الهروب من تنفيذ الأحكام .

ففى عصر محمد على ونتيجة لفرض أعمال السخرة والضرائب الباهظة على الفلاحين اضطروا للفرار فى جماعات وهربوا خارج الحدود المصرية إلى الأقطار الشامية المتاخمة لمصر فرارا من هذه المكاره ، وتخلصا من الخدمة العسكرية ، ووصل عدد الفارين من مصر إلى حوالى ستة آلاف من الفلاحين المصريين،وقد خشى محمد على من عواقب هذه الهجرة على الحياة الاقتصادية فى مصر،فطلب من عبد الله باشا والى صيدا أن يقوم بإرجاع هؤلاء الفارين فرفض عبد الله باشا طلب محمد على محتجاً بأنهم رعايا عثمانيين ولهم أن يقيموا أنى شاءوا ،فغضب محمد على من هذا الرد وكتب يتوعده وينبئه أنه قادم ليعيدهم جميعاً ويزيدهم واحد وهو عبد الله باشا نفسه(٦٤).

و قد شمل الهروب أيضا عمليات التهرب من دفع الرسوم الجمركية نظرا لادعاء بعض الهاربين بأنهم من الفقراء (٦٥) . فقد تم ضبط قافلتين إحداهما بها ١١ شخصا بما فيهم رئيس القافلة ، و الثانية بها خمس أشخاص ، و تسجل الوثائق حالات كثيرة لهروب الأشخاص عبر الحدود المصرية – الشامية خلال القرن التاسع عشر .

ففى ٤ محرم ١٢٦١هـ / ١٤ يناير ١٨٥٤م تم ضبط ثلاثة أشخاص من الشرقية عند هروبهم من الحدود المصرية بقصد التوجه إلى بلاد الشام، و تم ترحيلهم إلى بلادهم(٦٦). كما تم ضبط أشخاص من العربان قادمين من الشام و قد سلكوا طرقا غير معتادة تهربا من دفع الرسوم و العوائد، و قد لاحقهم العساكر و الهجانة، لكنهم تعدوا على العساكر و ضربوا اثنين منهم و أخذوا سلاحهما(٦٧).

لكن أكثر عمليات الهروب كانت بين الجنود السودانيين خلال القرن التاسع عشر. فهناك أوامر كثيرة بسرعة البحث عن الأشخاص من « العساكر » السودانيين. ففي جماد أول ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م ورد أمر من الداخلية بسرعة البحث عن « ٢٤ نفر جهادى هاربين من العساكر السودانية»(٦٨). و قد استطاع البعض الهروب عبر الحدود بتذاكر مرور مزورة ، و مروا على الجمارك و الحجر الصحي دون أن يكتشف تزويرهم ودخلوا الحدود الشامية(٦٩) .

كما استطاع البعض الهروب عبر الدروب و المسالك غير المعتادة مثلما حدث عندما مرت الدورية علي الحدود فوجدت حوالي (٢٠) شخصا متوجهين إلى الشام من الطرق غير المعتادة بالقرب من جهة رفح ، و حينما اقترب منهم رجال الدورية فروا هاربين داخل الحدود الشامية(٧٠) .

لكن الطريف فى الأمر أن يهرب الرجال المكلفين بالقبض علي الهاربين، و هذا ما حدث فى عام ١٨٥٥ حينما هرب تسعة أشخاص ممن يعملون تحت قيادة رفاعى أغا المسئول عن أمن العريش و الحدود و الطرق المؤدية إليها ، و توجهوا شطر بلاد الشام بعد أن حصلوا على كامل رواتبهم(٧١).

٤ـ تهريب الحيوانات :

كانت الحكومة المصرية تشجع عملية دخول الحيوانات داخل القطر المصرى ، لكنها كانت تضع ضوابط معينة لخروج الحيوانات خارج القطر المصرى نظرا لأهمية الحيوانات للثروة الزراعية فى مصر .

و قد أصدرت الحكومة المصرية قرارا فى عام ١٨٥٣ بمنع خروج الخيول الإناث من القطر المصرى ، و أخذت التعهدات اللازمة علي رؤساء القوافل بمنع قيامهم باصطحاب الخيول الإناث و بيعها فى بلاد الشام(٧٢). و لا شك أن مثل هذا القانون كان يهدف إلى الحفاظ على سلالة الخيول الموجودة بمصر من ناحية ، و زيادة أعداد الخيول اللازمة للجيش من ناحية ثانية ، حيث كان سلاح الخيالة يعتمد اعتمادا كاملا على الخيول .

و منعا لتفشي الأمراض التى قد تضر بالثروة الحيوانية، أخضعت الحكومة المصرية الحيوانات، و حتى الحبوب والخضر و الأطعمة لنظام الحجر الصحي بهدف الحفاظ على الصحة العامة فى مصر(٧٣) .

و كان هدف الدولة دائما هو الإكثار من حجم الثروة الحيوانية ، لهذا عملت على تشجيع استيراد الحيوانات من الخارج ، و لهذا لم تفرض رسوما جمركية و اكتفت فقط بأداء أصحابها لعوائد الحجر الصحي . و حين قام محافظ العريش بتحصيل جمارك على الأغنام الواردة من الشام و الخاصة بأهالي العريش بواقع خمسة قروش عن كل رأس، قام أهالى العريش بالشكوى لدى الحكومة المصرية من تصرف المحافظ ، و أكدوا فى شكواهم أن هذا الأمر لم يحدث فى تاريخ جمرك العريش(٧٤) .

و الواقع أن الحكومة المصرية لم تضع رسوما جمركية علي الحيوانات الواردة من بلاد الشام، و خاصة الأغنام، حيث كانت التعليمات الواردة لجمرك العريش من القاهرة تأمر موظفي الجمرك بعدم التعرض للأغنام الواردة من الشام، و عدم فرض أية رسوم عليها(٧٥).

و لهذا كانت عمليات التهريب تتم من داخل الحدود المصرية إلى الحدود الشامية. لكن على أى الأحوال كان تهريب الحيوانات فى غالب الأحيان لا يتم عن قصد خاصة إذا كان الحيوان هو وسيلة النقل لتهريب الأشخاص و البضائع. و من خلال حالات تهريب الحيوانات التى تصادفنا فى الوثائق نلاحظ أن هذه الحيوانات المهربة حينما تصل إلى العريش تكون فى حالة صحية سيئة نتيجة لقطعها مسافات طويلة مع عدم وجود الأعلاف الكافية مع أصحابها . فقد حدث فى عام ١٨٥٧أن تم ضبط ٢٣ فرسا بصحبة عدد من الأشخاص و هم يحاولون الهرب عبر الحدود ، لكن إسماعيل أغا قائد فرقة الهجانة بالعريش اقترح إعدام هذه الخيول نظرا لفقر أصحابها وعدم توفر الأعلاف اللازمة لها لدى محافظة العريش(٧٦). كما تم ضبط أربعة أشخاص وبصحبتهم ٣٤ فرسا يحاولون الهرب عبر الحدود، وبعد ضبط الخيول والأشخاص، تمكن ثلاثة أشخاص منهم من الفرار من أيدى رجال الهجانة، فتم اقتياد الخيول إلى إسطبل المحافظة بقلعة العريش، لحين صدور الأوامر بشأنها (٧٧).

وهكذا يتضح أن اهتمام الحكومة المصرية بعدم خروج الحيوانات خارج القطر المصرى كان لسببين:

الأول : أهميتها ـ وخصوصاً الخيول ـ بالنسبة للجيش المصرى .

الثانى : أهميتها بالنسبة للثروة الزراعية والإقتصاد المصرى .

٥ ـ معاملة القوافل والأشخاص الهاربين :

بالنسبة للقوافل التى كان يتم ضبطها بمعرفة رجال الدوريات والهجانة التابعين لمحافظة العريش ، فكان يتم اقتيادها إلى مقر الحجر الصحى « الكورنتينة » حيث تخضع للحجر الصحى ، و تحصل منها عوائد الحجر الصحى بواقع ٣٠٠ ٪ وأحياناً ٥٠٠ ٪ من قيمة العوائد الصحية الرسمية (٧٨) .

وبعد تحصيل العوائد الصحية من القافلة الهاربة و إخضاعها للحجر الصحى ، يتم اقتيادها إلى مقر جمرك العريش حيث تدفع الرسوم على ما معها من البضائع بواقع ٢٠٠٪ من قيمة الرسوم الأصلية (٧٩) .

وفيما يتعلق بالبضائع التى يتركها أصحاب القوافل و يفروا هاربين ، فقد كان يتم فى هذه الحالة بيعها بمعرفة جمرك العريش عن طريق المزاد العلني و إذا وجدت أسلحة ضمن هذه المتروكات فكانت تدخل ضمن عهدة محافظة العريش لحين طلبها من نظارة الداخلية . و بعد بيع المتروكات يحصل أفراد « الضبطية » و المبلغين عن القافلة الهاربة علي نصيب من ثمنها بعد البيع كمكافأة لهم على همتهم و يقظتهم ، و تشجيعا لهم علي أداء عملهم بكل همة و نشاط (٨٠).

و تشجيعا للعربان و الأهالى على مساعدة رجال الإدارة الحكومية فى ضبط الأمن و الحركة على الحدود ، قامت الحكومة بمنح الشخص الذى يقوم بالتبليغ عن قافلة هاربة جزءا مما يتم تحصيله من هذه القافلة من رسوم و غرامات ، و منح الشخص الذى يضبط قافلة أو بضائع هاربة من أداء الرسوم الجمركية ٢٥٪ من قيمة ما يتم تحصيله من رسوم. كما يحصل الشخص الذى يقوم بضبط « عسكرى » هارب من الحدود مبلغا قدره مائة قرش(٨١).

و كانت هذه الإجراءات بمثابة محاولة من الحكومة المصرية لإشراك العربان والأهالي فى تحمل مسئولية أمن الحدود المصرية لتحويلهم من عنصر اضطراب على الحدود إلى عنصر فعال و مساعد للإدارة .

و هكذا يمكننا الوصول إلى عدة حقائق حول طبيعة حركة القوافل و الأشخاص عبر الحدود المصرية ـ الشامية خلال القرن التاسع عشر :

أولا : أن الحركة على الطرق المؤدية إلى بلاد الشام كانت منظمة تنظيماً جيداً ، ولم تكن هذه الحركة تسير بشكل عشوائى فقد كان هناك نقاط تفتيش وحراسة على

طول الطرق بهدف تأمين هذه الطرق ومنع تعدى اللصوص على القوافل ، ومنع تهرب القوافل من أداء الرسوم والخضوع للإجراءات الصحية .

ثانياً : أن فكرة الحد الفاصل بين مصر والشام كانت موجودة طوال القرن التاسع عشر ، و كثيراً ما كان يتوقف رجال « ضبطيات » الحدود عن مطاردة القوافل الهاربة بسبب دخولها حدود غزة خشية الدخول فى مشكلات إدارية مع حكومة غزة.

ثالثاً : أن كثرة عمليات التهريب عبر الحدود لم يكن سببها سوء تنظيم القوة المنوط بها حفظ و تأمين الحدود ، ولكن طول المساحة الحدودية وقلة إمكانيات هذه القوة وسلوك العربان و المهربين هى الأسباب الرئيسية لكثرة عمليات التهريب عبر الحدود .

رابعاً : كان لعمليات التهريب عبر الحدود آثار سلبية على المجتمع والاقتصاد المصرى من خلال وصول بعض شحنات القمح المسموم كما رأينا ، وتهريب الحيوانات وما له من تأثير على الثروة الزراعية ، وهروب الفلاحين خارج البلاد و ما له من آثار على الاقتصاد الزراعى فى تلك الفترة .

خامساً : كان اهتمام الحكومة بضبط الحركة على الطرق و الحدود مع بلاد الشام يهدف فى الأساس إلى حماية شريان التجارة بين مصر والشام .

الهوامش

(١) سحر على فهمى ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر ، سلسلة تاريخ المصريين (١٧٨) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٣٧ .

(٢) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٢٨٤ .

(٣) سحر على فهمى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٤) أمين مصطفى عفيفى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٥) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ـ ٣٠٢ .

(٦) نعوم شقير ، تاريخ سيناء القديم و الحديث...، القاهرة ، ١٩١٦، ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٧) نفسه ، ص ٢٦١ .

(٨) عبد الحميد سليمان ، تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٨٩) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٣٠ ، ٢٣٤ .

(٩) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٩ ج١ ، ص ٢٣ صادر لوكيل سر سوارى ، وثيقة ٦ بتاريخ غاية ربيع أول ١٢٧٤ هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٥٧ م . و سجل ٤٢ ، ص ٢٤ صادر لكمرك باب النصر ، وثيقة واحد بتاريخ واحد محرم ١٢٧٢ هـ/ ١٣ سبتمبر ١٨٥٥ م .

(١٠) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٤١ ، ص ١٠ صادر لمديرية القليوبية ، وثيقة ٢ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٧٩ هـ/ ٣١ سبتمبر ١٨٦٢ م .

(١١) باشبوزق أو باشى بوزق : اصطلاح تركى يعنى جندى غير نظامى . راجع :
Redhous , James ,W.,Turkish and English lexicon ,Istanbul,1979 , p. 398 .

(١٢) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ١ ، ص ١٦ صادر للجهادية ، وثيقة ٧ بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٦١ ه / ٢٠ مايو ١٨٤٥ .

(١٣) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ١٢ ، ص ٥ صادر لديوان داورى بالإسكندرية ، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٦٥ هـ / ١٩ أبريل ١٨٤٩

(١٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠ ، ص ١٩ صادر لمجلس أحكام مصر ، وثيقة ٦ بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٧٠ هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٥٤ م .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢ صادر للمالية ، وثيقة ٢٤ ربيع أول ١٢٦٩ هـ / ٦ يناير ١٨٥٦م .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٩ صادر لمجلس أحكام مصرية ، وثيقة ٦ بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٧٠هـ / ٤ سبتمبر ١٨٥٥ .

(١٧) كان لكل قبيلة من قبائل سيناء منطقة معروفة لديها ولدى القبائل الأخرى ، ولا يمكن لقبيلة أن تتعدى حدودها إلى حدود القبيلة الأخرى ، وكانت هذه الحدود تعرف لدى الحكومة باسم الدرك .

(١٨) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٢ ، ص ١٠ صادر لمجلس أحكام مصر ، وثيقة ١ بتاريخ ٨ محرم ١٢٧٠ ه/ ١٢ أكتوبر ١٨٥٣ م .

(١٩) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٤ ، ص ١٢ وارد كمرك باب النصر ، وثيقة ٦ بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٦هـ/ ١٧ يوليه ١٨٥٣ م . وصادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٩ ج١ ، ص ١١١ صادر لديوان الداخلية ، وثيقة ٧٠ بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٧٤ هـ/ ٧ يناير ١٨٥٨ م . و ص ٣٥ صادر إلى محافظة السويس ، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧٤ هـ/ ٥ مايو ١٨٥٨ م .

(٢٠) نظارة المالية ، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠ ، ص ١٠١ .

(٢١) دفتر وارد جندرمة العريش ، سجل ٥٥ ، ص ١ وارد من سعادة لواء عموم الجندرمة ، وثيقة ١ بتاريخ ١ سبتمبر ١٨٨٣ .

(٢٢) نفسه .

(٢٣) دفتر وارد جندرمة العريش ، سجل ٥٥ ، ص ١ وارد من سعادة لواء عموم الجندرمة ، وثيقة ٢ بتاريخ ٣ سبتمبر ١٨٨٣ .

(٢٤) كوبيا قسم الإدارة ، محافظة العريش ، سجل ١ ، ص ٤١٣ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٤١٢ .

(٢٦) نظارة المالية ، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١ ، المطبعة الأهلية ببولاق ، القاهرة ١٨٩٠ ، ص ٢٣٤ .

(٢٧) بطاقات الدار ، بطاقات الأمن العام ، درج ٥٨ ، وثيقة ٢٥٢ بتاريخ ٣ رمضان ١٢٧٤ هـ .

(٢٨) المصدر نفسه ، وثيقة ١٠٣ من ديوان الخديوى لطاهر باشا وكيل الضبطية ، ١١ رمضان ١٢٤٧ هـ.

(٢٩) نعوم شقير، المرجع السابق ، ص ٥٨٠ .

(٣٠) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٤ ، ص ٨٥ صادر لديوان المالية ، وثيقة ٢ بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٦٢ هـ / ١٧ أبريل ١٨٤٦ .

(٣١) مجلس أحكام مصر ، دفتر مجموع أمور إدارة و إجراءات ، ص ٢١٨ ، منشور الديوان الكتخداوى فى رجب ١٢٦٨ هـ/ أبريل مايو ١٨٥٢ م .

(٣٢) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٩ ج١ ، ص ١١١صادر لديوان الداخلية ، وثيقة ٧٠ بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٧٤ هـ / ٧ يناير ١٨٥٨ م .

(٣٣) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٢ ، ص ١٠٣ صادر للمالية ، وثيقة ٨٢ بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٧١ هـ / ١١ مايو ١٨٥٥ م .

(٣٤) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٦ ، ص ٥٩ وارد من المالية ، وثيقة ٨٦ بتاريخ ٧ جمادى الأولى ١٢٧٧هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٦٠ م .

(٣٥) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٥ ، ص ١٦ صادر لكمرك باب النصر ، وثيقة ٥ بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٢٧٦ هـ / ١٤ ديسمبر ١٨٥٩ م. وصادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ ج١ ، ص ٧٥ صادر لديوان الداخلية ، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٥ جمادى الآخر ١٢٧٤ هـ / ٢٢ يناير ١٨٥٨ م .

(٣٦) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٩ ج١، ص ٥٨ صادرلمحافظة السويس ، وثيقة ٥ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٧٣ هـ / ٢٨ يوليو ١٨٥٧ م، ص ١٢٧ صادر لديوان المالية ، وثيقة ٩٧ بتاريخ ٥ شعبان ١٢٧١ هـ / ٢٤ أبريل ١٨٥٥ م .

(٣٧) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٦ ، ص ٢٥ وارد من السيناتاه ، وثيقة ١٩ بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٨٣ .

(٣٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ ج١ ، ص ٢٣ صادر لوكيل سر سوارى ، وثيقة ٦ بتاريخ غاية ربيع أول ١٢٧٤ هـ/ ١٨ نوفمبر ١٨٥٧ م .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٥٧ صادر للداخلية ، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٤ جمادى الآخر ١٢٧٤ هـ / ٢١ يناير ١٨٥٨ م .

(٤٠) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٣ ج١ ، ص ٤٤ وارد من الداخلية ، وثيقة ٥ بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٩٩ هـ / ٩ يناير ١٨٨٢م.

(٤١) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٨ ج ١ ، ص ٥٠ وارد من الداخلية ، وثيقة ٣٤ بتاريخ ١١ ربيع الآخر ١٣٠٠ هـ/ ٢٠ أبريل ١٨٨٣ م . وصادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٧ ، ص ٥٨ صادر لمجلس صحة بحرية ، وثيقة ١١بتاريخ غاية جمادى الأولى ١٢٧٧هـ / ١٤ ديسمبر ١٨٦٠ م.

(٤٢) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٨ ج١ ، ص ٩٠ وارد من الحكيمباشي ، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٣ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٥١وارد من السيناتاه ، وثيقة ٤٨ ، بتاريخ ٤ شعبان ١٣٠٠ هـ/ ١٠ يوليو ١٨٨٣ م.

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٩٠ وارد من الحكيمباشي ، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٣ م .

(٤٥) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .

(٤٦) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٩ ج١ ، ص ١٣٥ صادر لوكيل سر سوارى، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٧٤ هـ / ٢٦ مارس ١٨٥٨ م . و صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ ج١ ، ص ٤ صادر إلى اليوز باشى ، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٩٩ هـ / ١٧ يناير ١٨٨٢م.

(٤٧) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٦ ، ص ٥١ صادر لناظر الداخلية ، وثيقة ٢ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٧٣ هـ / ٩ أبريل ١٨٥٨ م.

(٤٨) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٨ ج١ ، ص ٣ وارد من الداخلية ، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٨٢ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٥٤ صادر من مجلس الصحة البحرية، وثيقة ٧ بتاريخ ٢٦ جمادى الآخر ١٣٠٠ هـ / ٢ يوليو ١٨٨٣ م ، ص ٨٦ وارد من السيناتاه ، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٦ أبريل ١٨٨٣

(٥٠) صادر تحريرات محافظة العريش ، ٢٩ ج١ ، ص ٢٣ صادر لكمرك باب النصر ، وثيقة ٢ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٧٤ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٥٨ م .

(٥١) المصدر نفسه ، ص ٢٣ صادر لوكيل سر سوارى ، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٧٤ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٥٨ م .

(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣ صادر لكمرك باب النصر ، وثيقة ٥ بتاريخ ٨ رمضان ١٢٧٤ هـ / ٢٣ أبريل ١٨٥٨ م .

(٥٣) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٠ ج١ ، ص ٣٠ صادر لقسم الإيرادات ، وثيقة ٩ بتاريخ ١ صفر ١٢٩٨ هـ / ٣ يناير ١٨٨٣ م .

(٥٤) قيد المنشورات بمحافظة العريش ، سجل ٣٦١ ، ص ٢١ وارد من الداخلية ، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٣٠١ هـ / ١٤ مارس ١٨٨٤ م .

(٥٥) وارد عرضحالات محافظة العريش ، سجل ١ ، ص ٦، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٩٤.

(٥٦) قيد المنشورات بمحافظة العريش ، سجل ٣٦١ ، ص ٢١ وارد من الداخلية ، وثيقة ٣٩ بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٣٠١ هـ / ٣ مارس ١٨٨٤ .

(٥٧) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٩ ج١ ، ص ٢٣ صادر لكمرك باب النصر ، وثيقة ٥ بتاريخ ٨ رمضان ١٢٧٤ هـ / ٢٣ أبريل ١٨٥٨ م .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ صادر قلم أفرنجى للداخلية ، وثيقة ٢ بتاريخ ٢ رمضان ١٢٧٤ هـ/ ١٧ أبريل ١٨٥٨ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ صادر لديوان المالية ، وثيقة ٩٧ بتاريخ ٥ شعبان ١٢٧٤ هـ/ ٢٢ مارس ١٨٥٨ م .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٥٧ صادر لديوان الداخلية ، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٤ جمادى الآخر ٢٧٤ هـ/ / ٢١ يناير ١٨٥٨ م .

(٦١) السيناتاه : هى الإدارة الخاصة بالحجر الصحى داخل مصلحة الصحة البحرية والكورينتينات . راجع : وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٨ ج١ ، ص ١٥١ وارد من السينا تاه ، وثيقة ٥٢ بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٠٠ هـ / ١٢ فبراير ١٨٨٣ م .

(٦٢) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٣ ج١ ، ص ١٢٢ وارد من الداخلية ، وثيقة ٥٠ بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٩٩ هـ/ ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ م .

(٦٣) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٩ ج١ ، ص ٣ صادر لوكيل سرسوارى ، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٧٤ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٨٥٧ م .

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٢١ .

(٦٥) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٦ ، ص ٣٨ وارد من السيناتاه ، وثيقة ٢٦ بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٨١ .

(٦٦) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ١ ، ص ٦ ، وثيقة ٥٨ بتاريخ ٤ محرم ١٢٦١هـ / ١٤ يناير ١٨٤٥ م .

(٦٧) بطاقات الدار : بطاقات الأمن العام ، درج ٦٣ دفتر ١٩٤٦ أوامر ، أمر إلى مديرية الشرقية ، وثيقة ٢ بتاريخ ١١ رمضان ١٢٤٩ هـ .

(٦٨) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٢ ، ص ١٦٢ صادر للداخلية ، وثيقة ٥ بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٧١ هـ / ٩ فبراير ١٨٥٩ م .

(٦٩) بطاقات الدار : بطاقات الأمن العام ، درج ٥٨ دفتر ٧٣٣ تركى ، وثيقة ٥٣٧ بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٤٢ هـ .

(٧٠) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٠ ج١ ، ص ٤٨ صادر لديوان الداخلية ، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٩٨ هـ / ٢١ فبراير ١٨٨١ م .

(٧١) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٦ ، ١٤٧ صادر لمحافظة مصر ، وثيقة ٦٩ بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٧١ هـ / ٣١ أغسطس ١٨٥٥ م .

(٧٢) مجلس أحكام مصر ، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات ، ص ٢٥٦ باب منع خروج الخيل النتاية خارج القطر المصرى ، ترجمة قرار معطى من مجلس الأحكام ، بتاريخ ربيع الثانى ١٢٦٩ هـ / يناير ١٨٥٣ .

(٧٣) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٦ ، ص ١١٨ وارد من حكيمباشى ، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٨ هـ / ١٣ يوليو ١٨٨١ م .

(٧٤) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٨ ج١ ، ص ٤٥ وارد من السيناتاه ، وثيقة ٤٦ بتاريخ غرة شعبان ١٣٠٠ هـ / ٧ يونيو ١٨٨٣ م .

(٧٥) وارد تحريرات العريش ، سجل ٤٢ ، ص ٧ وارد من باشمعاون خديوى ، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٠ هـ / ٥ فبراير ١٨٦٤ م .

(٧٦) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٠ ج٢ ، ص ٧ صادر لديوان الداخلية ، وثيقة ٢٩ بتاريخ ١٥ جمادى الآخر ١٢٧٤ هـ/ ٢ فبراير ١٨٥٨ .

(٧٧) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٩ ، ص ٩٥ صادر سايرة ، لمتسلم غزة ، وثيقة ٢٥٠ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧٩ هـ / ٢٤ يوليو ١٨٦٢ م .

(٧٨) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٢ ، ص ٣١ صادر للمالية ، وثيقة ٢٦ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٧١ هـ / ١٢ نوفمبر ١٨٥٤ م .

(٧٩) وارد تحريرات محافظة العريش ، سجل ٤٢ ، ص ٣١ وارد من المالية ، وثيقة ٣٥ بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٨١ هـ / ١٨٦٢ م .

(٨٠) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٣٩ ، ص ٩٥ صادر سايرة ، متسلم غزة ، وثيقة ٢٥٠ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧٩ هـ / ٢٤ يوليو ١٨٦٢ م . و سجل صادر تحريرات محافظة العريش ، ص ٤٨ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٩٨ هـ/ ٢١ فبراير ١٨٨٠ م.

(٨١) صادر تحريرات محافظة العريش ، سجل ٢٠ ، ص ١٩ صادر لمجلس الأحكام ، وثيقة ٦ بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٧٠ هـ / ١٤ سبتمبر ١٨٥٤ م .